إقتصاد

لبنان على مفترق التحوّل الاقتصادي في العهد الجديد
أفيوني: هيكلة الدين العام شرطٌ لاستعادة الدولة مكانتها

في كل زاوية من هذا الوطن الصغير، يختبئ حلم ينتظر النور. بعد سنوات من الجمود والغرق في الازمات، تلوح في الافق بارقة امل مع انتخاب رئيس جديد، وكان الوطن يستعد لطي صفحة مظلمة وفتح اخرى مليئة بالتحديات والفرص. لبنان الذي انهكته الازمات الاقتصادية والسياسية، يقف اليوم امام مفترق طرق

مرحلة ما بعد انتخاب الرئيس ليست مجرد محطة سياسية، بل بداية لمعركة اقتصادية تحتاج الى رؤية ثاقبة وقرارات شجاعة. هذه المرحلة هي اختبار للارادة الجماعية، بحيث لا يكفي ان يتغير وجه القيادة، بل يجب ان تتغير السياسات والممارسات التي كبلت الوطن واثقلت كاهل مواطنيه.
"الامن العام" التقت الوزير السابق لتكنولوجيا المعلومات عادل افيوني.

■ ما هي اولويات العهد الجديد او المرحلة المقبلة عام 2025 على الصعيد الاقتصادي؟
□ يأتي العهد الجديد بعد اكثر من خمس سنوات من الانهيار المالي والاقتصادي. عجزت الحكومات السابقة طوال هذه الفترة عن مواجهة الازمة وعن اطلاق اي خطة جدية للانقاذ، ولم نشهد اي خطوة عملية لمعالجة الانهيار، مما ادى الى تفاقم الوضع بشكل خطير وغير مسبوق. الدولة متعثرة ماليا، والمصرف المركزي يعاني من فجوة مالية كبرى، وهو عمليا في وضع الافلاس. جميع المصارف من دون استثناء متعثرة تجاه مودعيها، ومتوقفة عن اي نشاط تمويلي، وتحتاج الى اعادة رسملة، وبعضها غير قادر على الاستمرار وفي حالة موت سريري. مئات الالاف من المودعين فقدوا جنى عمرهم، ويعانون من ازمة اجتماعية خانقة. لقد ادى انهيار العملة الى ازمة معيشية وتضخم غير مسبوق، والى انكماش هائل في الاقتصاد، مما دفع بعشرات الالاف من العائلات والشباب الى الهجرة. هذا الوضع المأساوي هو نتيجة حتمية للتقاعس في معالجة الازمة. كانت النتيجة عجز السلطات

وزير الدولة السابق لتكنولوجيا المعلومات عادل افيوني.

> **الدعم الدولي المالي لن يأتي من دون اصلاحات وخطة انقاذ شاملة**

عن اتخاذ اي قرار جريء او اصلاح جذري لمواجهة الانهيار. الثمن الباهظ لذلك، دفعه ويدفعه المواطن العادي والموظف والعسكري وذوو الدخل المحدود. ولأن العهد الجديد سيواجه تحديات اقتصادية مصيرية، مطلوب خطة انقاذ اقتصادية ومالية شاملة وجذرية لمواجهة هذه التحديات، من اولوياتها:
• اصلاح مالية الدولة ووضع خطة مالية مستدامة ترتكز على نظام ضريبي عادل وحديث وعلى ادارة شفافة ومنتجة لأصول الدولة وواردتها. ان اصلاح مالية الدولة شرط اساسي لإعادة هيكلة الديون الخارجية، وللوصول الى اتفاق مع الدائنين في الخارج والداخل ولمعالجة ازمة المودعين.
• اعادة هيكلة المصرف المركزي واعادة رسملته ليستعيد دوره في تأمين استقرار سعر الصرف من دون استخدام اموال المودعين او الاستدانة المفرطة، وهذا شرط اساسي لمعالجة ازمة المودعين.
• الوصول في اسرع وقت الى حل عادل لأزمة المودعين لأن معاناتهم مستمرة منذ اكثر من 5 سنوات وجنى عمرهم تبخر، وهم يدفعون الثمن الاكبر لهذه الازمة. انه ظلم غير مسبوق وكلفته على البلد هائلة.
• اعادة هيكلة القطاع المصرفي واصلاحه والوصول الى حل عادل ينصف المودعين. اذ لا ثقة بالقطاع المصرفي ولا اعادة نهوض، طالما لم تتم معالجة ازمة المودعين بطريقة عادلة. اعادة بناء القطاع المصرفي شرط اساسي لتمويل الاقتصاد، والمشاريع والمبادرات الفردية، واعادة إطلاق عجلة النمو والا سيستمر الركود الاقتصادي.
• الاتفاق مع الدائنين على اعادة هيكلة الدين الخارجي اي سندات الاوروبوند، وهذا الاجراء اولوية اساسية. اذ لا يمكن ان يستمر لبنان منذ 5 سنوات حتى اليوم في حالة تعثر، فعواقب هذا الوضع جسيمة. الدولة تحتاج الى تمويل حاجاتها الاستثمارية والانفاقية والخدماتية، واسواق المال العالمية هي مصدر للتمويل، وستبقى موصدة امامنا طالما لم يتم التوصل الى اتفاق مع الدائنين.
• خطة لتحفيز القطاعات الإنتاجية، وخلق فرص عمل، وبناء اقتصاد مستدام ينتج ويصدر ويستقطب الاستثمارات ويعطي فرصا متكافئة للنمو، ويؤمن الانماء المتوازن في المناطق. هنا يلعب قطاع الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي دورا رئيسيا في بناء اقتصاد حديث. وهنا تأتي اهمية الاصلاحات الضريبية كأداة اساسية لتحفيز القطاعات الإنتاجية، وتشجيع المشاريع التي تخلق فرص عمل للشباب واستقطاب الاستثمارات.
• الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، اذ ان معالجة الاولويات الاقتصادية كلفتها عالية على الدولة، وهي لا تستطيع وحدها تحملها، وطبعا لا يجوز تحميلها للمواطن. فعليا، لا حل في المدى القصير من دون دعم خارجي مالي يمر باتفاق وبرنامج تمويل مع صندوق النقد. هذا الامر يتطلب مباشرة الدولة بتقديم خطة انقاذ شاملة تتفاوض بشأنها مع الصندوق بطريقة جدية ومن دون تسويف وتعطيل، لحماية مصالح لبنان ومصالح المودعين. ◄

مقال

حين يهمس الإزدهار في أذن السلطة

في عالم يموج بالصراعات وتشتد فيه قبضة السلطة، يقف الاقتصاد والسياسة في علاقة ملتبسة. السياسة، بكل جبروتها والاعيبها، تسعى الى السيطرة على موارد الناس، بينما الاقتصاد كالنهر الجاري لا يتوقف عن الجريان، يروي الاراضي ويمنحها الحياة. لكن ماذا لو استقام الاقتصاد وازدهرت الحياة؟ كيف يتغير وجه السياسة حين يزهر الاقتصاد؟ هل يختفي بريقها ام يتحول الى خدمة شريفة للمجتمع؟

في المجتمعات التي يسودها الفقر، تكون السياسة وسيلة للسيطرة على حياة الناس. السياسي هنا يصبح اشبه بتاجر يعرض "الوعود" في اسواق الجوع، يتحدث عن خلاص وهمي في مقابل الولاء او الطاعة. الفقر يجعل المواطن هشا، مستعدا لأن يبيع حقه في الحرية في مقابل رغيف خبز. لكن ماذا لو تغيرت الظروف؟ ماذا لو ازدهر الاقتصاد وامتلأت الموائد؟ هنا، يخفت صوت الخطاب السياسي المليء بالوعود، لأن المواطن الذي يجد قوت يومه بكرامة، لن يحتاج الى وساطة السياسي ليعيش. الاكتفاء الذاتي يحرر الانسان من قيود التبعية ويفقد السياسة سلاحها الاكثر فتكا: استغلال الحاجة. حين يزدهر الاقتصاد تتحول السياسة من وسيلة سيطرة الى اداة تنظيم. لم تعد السلطة وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية او لتغذية شبكات الفساد، بل تصبح اداة لتوفير الخدمات وتنظيم المجتمع. في ظل اقتصاد قوي، يجد السياسي نفسه مضطرا للعمل بجدية، لأن المجتمع المزدهر لا يتسامح مع الاهمال او الفساد. الازدهار يمنح الناس التعليم والوعي، وهذان بدورهما يضعفان قدرة السياسيين على خداع الجماهير بالشعارات. المواطن الواعي يقيم السياسي بناء على افعاله، لا على وعوده، ويتعامل مع السياسة كخدمة عامة، لا كقدر محتوم. في الانظمة التي يهيمن فيها الفساد، يكون الاقتصاد رهينة السياسة. المال العام يذهب الى جيوب النخب، بينما يبقى المواطن على الهامش، يراقب انهيار مؤسسات الدولة. لكن مع الاصلاح الاقتصادي والشفافية، تكسر هذه السلاسل.

الاقتصاد المزدهر يخلق بيئة تنافسية تضعف الاحتكارات وتعيد توزيع الموارد بشكل عادل. في هذه البيئة، لا يمكن للسياسيين الاستمرار في استغلال السلطة لتحقيق مصالحهم، لأن مؤسسات الدولة تصبح اقوى من الافراد، والقانون يصبح سيد الموقف.

عندما يزدهر الاقتصاد، تتغير ايضا خارطة التحالفات السياسية. في المجتمعات الفقيرة، تنشأ التحالفات على اساس الولاءات الطائفية او القبلية او الحزبية، لأن الناس يبحثون عن امان وهمي في ظل غياب الاستقرار الاقتصادي.

اما في مجتمع مزدهر، فتصبح التحالفات مبنية على الكفاية والبرامج. المواطن الذي يعيش في استقرار اقتصادي يهتم بمستقبل التعليم والصحة والبنى التحتية اكثر من اهتمامه بالشعارات العاطفية او الانقسامات الايديولوجية. الاقتصاد القوي لا يحرر المواطن فقط، بل يحرر الدولة من التبعية. الدول التي تعتمد على القروض والمساعدات الخارجية تجد نفسها دائما تحت رحمة القوى الكبرى. اما عندما يقف الاقتصاد على قدميه، يصبح في امكان الدولة ان تتخذ قراراتها السياسية بحرية من دون خوف من العقوبات او الضغوط. لا يعني ازدهار الاقتصاد نهاية السياسة، بل اعادة تشكيلها. السياسة في ظل اقتصاد مزدهر تتحول الى خدمة للمجتمع، بدلا من ان تكون اداة للهيمنة، والسياسي يصبح مسؤولا امام الشعب لا العكس.

لكن هذه الصورة المثالية ليست مضمونة. الاقتصاد وحده لا يكفي اذا لم يكن مصحوبا بوعي مجتمعي وقوانين عادلة. فالازدهار يمكن ان يتحول الى اداة بيد قلة قليلة تعيد انتاج الفساد اذا غاب الاصلاح السياسي الموازي. في النهاية، الاقتصاد والسياسة هما وجهان لعملة واحدة. الاول يضمن الحياة الكريمة، والثانية تنظمها. عندما يزهر الاقتصاد، تتحرر السياسة من اوهام السيطرة لتصبح شريكا في التنمية، وعندما يغذى الوعي المجتمعي بالازدهار يعاد بناء العلاقة بين المواطن والسياسي على اسس العدالة والشفافية.

عصام شلهوب

◄ هذه النقاط هي غيض من فيض وتدل على حجم التحديات وتشابكها، فلا يمكن حلها بالترقيع وعلى القطعة كما درجت العادة، بل عبر خطة شاملة وعلمية وعادلة.

■ كيف يمكن للادارة الجديدة تحقيق توازن بين الاصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي؟

□ كلفة الانقاذ عالية ولا يجوز ان يدفع ثمنها المواطن العادي والموظف وذوو الدخل المحدود، فهم حتى الان مَن يتكبدون اكبر الخسائر، وهذا ظلم. لذلك من الضروري ان ترافق خطة الانقاذ الاقتصادية، خطة تؤمن شبكة امان اجتماعية للطبقات الاضعف، وتحارب الفقر المتفشي والبطالة. هنا تقع المسؤولية الكبرى على عاتق العهد الجديد. المطلوب اصلاحات جذرية لمحاربة الفقر، وتفعيل وتحسين الحماية الاجتماعية، بما فيها نظام تقاعدي جديد وخدمات صحية وتعليم عام.

■ هذه ورشة اصلاحات ضخمة وكلفتها عالية، كيف نغطي هذه الكلفة؟

□ من هنا ضرورة الحصول على دعم خارجي في المدى القصير، وضرورة اطلاق ورشة اصلاح ضريبي للوصول الى نظام ضريبي عادل يوزع الاعباء بطريقة عادلة ويشجع الانتاج. اضافة الى تفعيل واصلاح ادارة اصول الدولة لزيادة وارداتها، وتحفيز النمو الاقتصادي. افضل وسيلة لمحاربة الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، تكمن في بناء اقتصاد قوي منتج يقدم فرص نمو وفرص عمل وفرص ازدهار لجميع المواطنين بطريقة متكافئة، ويوزع الايرادات بطريقة عادلة، ويحمي الاقتصاد من هيمنة اقلية من المحظيين، ويستقطب الاستثمارات.

■ هل سيتم وضع خطة واضحة لمعالجة الدين العام واعادة هيكلة الاقتصاد؟

□ هذا ما نحتاج اليه في اسرع وقت. اعادة هيكلة الدين العام شرط اساسي لاستعادة الدولة مكانتها المالية، وقدرتها على تمويل حاجاتها الاستثمارية ومسؤولياتها الخدماتية ومعالجة كارثة الودائع، فيما التقاعس في هذا الموضوع عواقبه وخيمة. اذ ان جزءا كبيرا من السندات الخارجية تحمله مؤسسات استثمارية عالمية، والاستهتار بالموضوع يؤدي الى تصعيد قضائي في المحافل الدولية. لذا من الضروري مواجهة هذه المعضلة بسرعة، ومن شروط معالجة هذا الموضوع وضع خطة مالية مستدامة وواضحة والاتفاق على برنامج دعم مع صندوق النقد، اذ ان الدائنين لن يوافقوا على اي اعادة هيكلة من دون خطة مالية واضحة ومن دون اتفاق مع صندوق النقد. لتحقيق الاستقرار الاجتماعي يجب اعادة هيكلة الاقتصاد، الامر الذي يتطلب تغييرا جذريا في بنيته وخطة تحفز القطاعات والمشاريع الانتاجية لخلق فرص عمل واستقطاب الاستثمارات وتحقيق التحول الرقمي في الاقتصاد حتى نلحق بركب الثورة الصناعية الرابعة، ونواكب تطورات العصر في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. التحول الرقمي هو فرصة ثمينة للبنان للاستفادة من طاقاته البشرية، ولاستعادة الازدهار الاقتصادي والقفز الى الامام. حين كنت وزيرا عام 2019 وضعت خطة مفصلة وعملية للتحول الرقمي في الاقتصاد، من شأنها ان تعيد بناء اقتصاد عصري يشجع رواد الاعمال والشركات الناشئة، ويحفز الاستثمار وتصدير الخدمات، وتراعي الانماء المتوازن والابداع. اتمنى ان نعيد اطلاق هذا المشروع في الحكومة، لأن التحول الرقمي ضرورة حيوية لإعادة بناء الاقتصاد.

> **لا يمكن اعادة الثقة بالقطاع المصرفي من دون حل عادل لأزمة المودعين**

■ كيف ستعمل الادارة الجديدة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية؟

□ تأمين استقرار سعر الصرف مسؤولية المصرف المركزي مباشرة. اما دور الحكومة فهو غير مباشر ويكمن في ادارة المالية العامة بطريقة سليمة، وفي تحفيز النمو الاقتصادي والتصدير وتحسين الميزان التجاري، انها امور اساسية لتأمين الموارد بالعملات الصعبة لتسهيل استقرار سعر الصرف. المطلوب التعاون من الجهتين: الحكومة تشجع النمو والاستثمارات والتصدير وتستعيد الثقة، والمصرف المركزي يعيد رسملة ميزانيته ويعيد بناء الاحتياطي ويتدخل في السوق إذا لزم الامر لتحقيق الاستقرار المطلوب.

■ ما هي الخطط لإعادة الثقة في القطاع المصرفي وادارة اموال المودعين؟

□ لا يمكن اعادة الثقة بالقطاع المصرفي من دون حل عادل لأزمة المودعين. لكن ويا للاسف تستمر عملية الاستهتار بمحنة المودعين واستنزافهم واحيانا اذلالهم على ابواب المصارف منذ خمس سنوات، والمودع هو مَن يدفع كلفة الانهيار المصرفي عبر الاقتطاع وحجز الودائع. في وقت تتقاذف السلطات المسؤوليات، وتؤجل الحلول وتعطل الإصلاحات، وتمنن المودع بوعود لا افق لها ولا منطق علميا او ماليا وراءها. لا يجوز ان يبقى المودع هو الحلقة الاضعف. هذا ظلم غير مسبوق، وهذه وصمة عار على القطاع المصرفي وسمعته وقدرته على استعادة الثقة. اما الخطوات العملية للوصول الى استعادة الثقة وحل ازمة المودعين، فتبدأ بأمور بديهية لم تتم معالجتها حتى اليوم، اهمها: تقييم علمي وشفاف لأصول المصارف وميزانياتها لمعرفة مدى حاجة كل مصرف الى اعادة الرسملة، وما هي قدرته على تحقيق ذلك. بعد عملية التقييم يأتي الاتفاق على خطة اعادة الهيكلة تشارك فيه الدولة، كما يشارك فيه المساهمون. على ان تحمي الخطة المودع لأن الاولوية في اي اعادة هيكلة يجب ان تكون له لا العكس كما هو حاصل حاليا، حيث المودع هو خط الدفاع الاول الذي يتكبد الخسائر، وهذه سابقة معيبة في تاريخ الازمات المصرفية.

■ هل هناك توجه لاعتماد نظام الدولرة بشكل دائم او سيتم استعادة دور العملة الوطنية؟

□ انا ضد الدولرة الشاملة لأنها تتطلب اقتصادا قويا وكلفتها عالية على ذوي الدخل المحدود والموظفين والطبقات الفقيرة، ومخاطرها كثيرة. نادرا ما نجحت تجربة الدولرة الكاملة في دول اخرى، وغالبا ما ادت الى ازمات اجتماعية نحن في غنى عنها. من الافضل ان نعمل على اصلاح مالي ومصرفي واقتصادي، وعلى بناء اقتصاد قوي يساهم في دعم العملة من ان نتخلى عن عملتنا الوطنية، ونغامر في حلول لا تنطبق على واقعنا.

■ كيف يمكن للبنان استعادة الدعم الدولي والمؤسسات المالية العالمية بعد انتخاب الرئيس؟

□ هناك دعم دولي واضح حاليا لرئيس الجمهورية ولرئيس الحكومة وللعهد الجديد، وكذلك من الدول العربية. دول الخليج تلعب دورا مهما في رعاية هذا الدعم، وهناك رغبة دولية في تسهيل مهمة العهد، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي لأن هذا هو المدخل لأي استقرار سياسي. اذا، هناك معطيات ايجابية مهمة وفرصة تاريخية للبنان لترجمة الدعم السياسي، العربي والدولي، الى دعم مالي. لكن من المهم ان نشدد على ان الدعم الدولي المالي ودعم المؤسسات المالية العالمية، لن يأتي من دون اصلاحات جدية وشفافية وخطة انقاذ شاملة. هذه الاصلاحات ليست شروط خارجية بقدر ما هي حاجة داخلية لاعادة بناء الدولة والاقتصاد.

■ ما هي الخطط لدعم القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة والاقتصاد الرقمي في المرحلة المقبلة وكيف يمكن تشجيع الاستثمارات الاجنبية في لبنان؟

□ مطلوب اعادة بناء الاقتصاد على اسس عصرية، والتركيز على القطاعات الانتاجية التي تجذب الاستثمارات الخارجية، وتخلق فرص عمل، وتصدر خدماتها او منتجاتها الى الخارج. دور الدولة اساسي في وضع سياسة ضريبية عصرية لتحفيز الاستثمار في هذه القطاعات ولتخفيف الأعباء، كذلك دورها اساسي في اعادة بناء القطاع المصرفي، اذ لا نمو ولا اقتصاد من دون مصارف. كما انه من الضروري استقطاب الاستثمارات عبر تفعيل اسواق المال وتأسيس وزارة للاستثمار مهمتها الاساسية استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة وتسهيلها، ووضع خطة طموحة لتحقيق ذلك. اشدد على اهمية الاقتصاد الرقمي في هذا الاطار، كونه فرصتنا لتحقيق قفزة نوعية، ولبناء اقتصاد عصري يعتمد على الطاقات البشرية وعلى روح المبادرة والابداع.

ع. ش.